الصباح الدولية
15
العدد 2429 - السنة التاسعة
الخميس 22 جمادى الآخرة 1437 - الموافق 31 مارس 2016
Thursday 31 March 2016 - No.2429 - 9th Year

صفقات سلاح ضخمة بين السعودية وفرنسا الشهر المقبل

السعودية تعاقدت مع فرنسا على توريد أنظمة دفاع جوي وطائرات تزويد وقود

باريس – «وكالات»: كشفت صحيفة لاتريبون الفرنسية، استعداد المملكة العربية السعودية وباريس لتوقيع عقود وصفقات سلاح ضخمة في 25 أبريل القادم بمناسبة زيارة ولي ولي العهد السعودي وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، التي يُنتظر أن تشكل منعرجا جديدا في العلاقات بين البلدين بحكم الصفقات التي سيتم حسمها خلال الزيارة، وحجم العقود التي يجري تدارسها في الوقت الحالي في الرياض وباريس، والتي ستتجاوز عشرات المليارات من اليورو.

وفي انتظار الاتفاق النهائي على العقود وحجمها ونوعها، قالت الصحيفة إن مجموعة من العقود اقتربت من الحسم، وأبرزها صفقة تشمل حوالي 35 زورق خفر سواحل، المجهزة بأنظمة تاكتيكوس القتالية من إنتاج الإنشاءات الميكانيكية في نورماندي، وتسليح شركة تاليس بقيمة 600 مليون يورو.

ومن العقود التي قطعت المفاوضات حولها أشواطا متقدمة، صفقة طائرتي تزويد في الجو من طراز ايه 300-200 ام ار تي تي، من إنتاج شركة إيرباص، والتي لم تتضح قيمتها المالية، وهي الصفقة التي من المنتظر أن تعزز أسطول تزويد الطائرات الذي يضم حاليا 6 طائرات عاملة، تسلمت الرياض آخرها في يونيو (حزيران) 2015، وهي التي تسعى إلى رفع العدد قريبا أو على المدى المتوسط إلى 12 طائرة.

وكشفت الصحيفة أن السعودية وفرنسا، ستنظران بمناسبة الزيارة الهامة التي سيؤديها ولي ولي العهد السعودي، في العقد العسكري الضخم المعروف باسم «دوناس» الذي تتجاوز قيمته 2.5 مليار يورو، والذي كان يقوم في جزئه الأكبر على توريد السعودية معدات عسكرية متطورة لفائدة لبنان وقواته العسكرية، ولكن بعد التطورات التي شهدتها الأوضاع الداخلية اللبنانية وقرار الرياض، تجميد الصفقة الثلاثية، من المنتظر أن تكون وجهة دوناس الرياض عوضا عن بيروت، بعد تأكيد اللجنة السعودية الفرنسية، استمرار العقد، بعد الاتفاق على ما يناهز 80 % من التجهيزات التي تشكل الصفقة وقرار تسليمها إلى الجيش السعودي بدل الجيش اللبناني.

أما عن العقود الجديدة والمشاريع التي يُنتظر الانتهاء منها قبل الزيارة، فتضم مجموعة كبرى من الأجهزة والأسلحة المتنوعة والمتقدمة، التي يتفاوض حولها الطرفان حاليا في إطار الإعداد للزيارة الرسمية لوزير الدفاع السعودي.

وفي هذا السياق قالت الصحيفة إن المفاوضات جرت أمس حول نظام الدفاع المضاد للطائرات قصير المدى مارك 3، من إنتاج شركة تاليس، الذي أثبت قدراته التدميرية الكبرى، باعتباره أحد الأنظمة الحقيقة المحمولة النادرة في العالم، والذي يلقى اهتماما سعوديا جديدا ومتناميا، خاصة بعد التجارب العسكرية الأخيرة، مثل الحرب اليمنية التي يعتمد فيها الحوثيون المتمردون على القذائف من طراز الهاون، التي تستهدف التجمعات العسكرية والمدنية.

ونقلت الصحيفة أن عقد مارك 3، الذي سيكون في حدود 4 مليارات يورو، سيكون إضافة نوعية لأنظمة الدفاع الجوي في السعودية التي تعتمد أساسا على الجيل الأول من أنظمة الدفاع المماثلة ومن تصنيع تاليس، أو نظام الصواريخ شاهين.

اليمن: استئناف المعارك بين الجيش الوطني ومقاتلي «القاعدة» في عدن

دبابة للجيش اليمني في عدن

■ مقاتلو «القاعدة» أعلنوا الاستنفار في «زنجبار» نتيجة تحليق طائرات التحالف العربي

صنعاء – «وكالات»: اندلعت مواجهات جديدة أمس الأربعاء بين القوات اليمنية ومقاتلين من تنظيم القاعدة في عدن، بينما كثف التحالف العربي الذي تقوده السعودية غاراته الجوية على مواقع المتطرفين في جنوب اليمن.

وقال مسؤول عسكري إن المعارك بين القوات المدعومة من التحالف العربي تركزت في منطقة المنصورة في عدن كبرى مدن الجنوب، التي تشهد مواجهات متكررة بين الجانبين منذ منتصف مارس.

وأضاف هذا المسؤول أن القوات اليمنية نجحت في الانتشار في الشوارع الرئيسية وفي السيطرة على السجن المركزي بعد مواجهات استمرت ثلاث ساعات، بدون أن يتمكن من ذكر أي حصيلة للمواجهات.

وشرقا، قال سكان في زنجبار كبرى مدن محافظة أبين إنهم رأوا عناصر من القاعدة يفرغون المقرات الحكومية من الأسلحة ويتوجهون بها إلى ضواحي المدينة بعد قصف جوي للتحالف.

وأضافوا أن عناصر القاعدة أعلنوا الاستنفار في زنجبار وجعار المجاورة نتيجة التحليق المكثف لمقاتلات التحالف العربي وطائرات أميركية بدون طيار.

ويأتي ذلك غداة سلسلة من الغارات الجوية شنها التحالف العربي على مواقع للقاعدة في أبين وفي مدينة المكلا (جنوب شرق) التي يسيطر عليها التنظيم منذ حوالي عام واحد، كما ذكر سكان ومسؤولون محليون.

وقال مسؤولون محليون في المكلا كبرى مدن محافظة حضرموت إن 5 من أعضاء القاعدة قتلوا وجرح 3 آخرون في هذه الغارات.

وذكر مسؤول محلي مساء الثلاثاء أن تنظيم القاعدة دعا سكان المكلا مساء الثلاثاء إلى الاحتجاج على غارة أميركية استهدفت الأسبوع الماضي احد معسكرات التدريب التابعة له وادت الى سقوط 71 قتيلا، لكن بعض السكان رفضوا الانضمام الى التظاهرة الاحتجاجية.

من جهة أخرى سلط تقرير حديث للأمم المتحدة الضوء على معاناة أطفال اليمن، حيث تأكل الحرب يوميا أكثر من ستة أطفال، فيما سجلت تقارير أممية أخرى أن ثلث مقاتلي ميليشيات الحوثي، هم أطفال.

ووثق التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» المعلومات بالأرقام، حيث أكد أن 6 أطفال يمنيين يقتلون أو يصابون كل يوم على الأقل، ودعا التقرير لوقف المعاناة التي يعيشها أطفال اليمن بين التشرد والتجنيد في القتال والموت بأمراض مختلفة.

ووثق تقرير يونيسف، حتى الآن مقتل قرابة الألف طفل في الحرب، وموت أكثر من 10 آلاف طفل بسبب توقف عملية التطعيم، فيما يعاني نحو 320 الف طفل من سوء التغذية، ويحتاج 10 ملايين طفل آخرين إلى مساعدات إنسانية للحيلولة دون تدهور أوضاعهم الغذائية والصحية بشكل أكبر.

■ «يونيسف»: مقتل أكثر من 10 آلاف طفل بسبب الحرب ومثلهم بسبب توقف التطعيم

وأضاف التقرير الأممي أن الخدمات الأساسية والبنية التحتية في اليمن على شفا انهيار كامل مع توقف الكهرباء وانقطاع المياه في معظم المدن اليمنية بما فيها العاصمة صنعاء.. إضافة إلى تعرض مئات المدارس وعشرات المنشآت الصحية للضرر جراء العمليات العسكرية، ما أدى إلى توقف معظمها عن تقديم خدماتها للسكان في مناطق الصراع.. وفي مقدمتهم الأطفال.

أما المعضلة الأبرز فهي عملية التجنيد التي طالت أطفال اليمن في السنوات الأخيرة، فقد سجلت تقارير أممية اعلى نسبة تجنيد في صفوف ميليشيات الحوثي، حيث بلغت 82 بالمئة من الأطفال المجندين، يقاتلون في صفوف ميليشيات الحوثي، ويمثلون ثلث عدد المقاتلين.

تقرير: 30 يوماً من العقوبات الخليجية تشل أذرع حزب الله

الرياض – «العربية نت»: منذ صدور القرار الخليجي في 2 مارس 2016 باعتبار ميليشيات جماعة حزب الله اللبنانية منظمة إرهابية، وشمل القرار كافة قادة وفصائل التنظيمات التابعة والمنبثقة عن حزب الله باعتبارهم جزءا من منظمة إرهابية، توالت قرارات دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة حزب الله اللبناني وتجاوزاته في المنطقة، وشملت المتعاطفين معه والمؤيدين والممولين بترحيل عدد من اللبنانيين وإنهاء إقامتهم في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك من إجراءات للتضييق على أطرافه الإعلامية والاقتصادية بحظر عدد من الشركات التجارية، ولاسيما أن جملة منها كانت تستفيد من الفرص الاستثمارية والتجارية في أسواق الخليج، والتي يعمل فيها نحو 360 الف لبناني يحولون سنويا نحو 4 ملايين دولار.

وتأتي الإجراءات الخليجية تفعيلاً لقرارها الأول الصادر في نوفمبر 2013 عقب اجتماع وزراء الداخلية لدول مجلس التعاون في المنامة، والذي أقر خلاله اتخاذ إجراءات أمنية موحدة في دول المجلس ضد مصالح حزب الله اللبناني والمنتمين إليه، وذلك بعد مناقشتهم تقريرا فنيا موسعا من اجتماعات سابقة عقدها مسؤولون من الأجهزة الأمنية والاقتصادية الخليجية.

وبحسب بيان الأمانة العامة، جاء قرار دول المجلس: جراء استمرار الأعمال العدائية التي يقوم بها عناصر تلك الميليشيات لتجنيد شباب دول المجلس للقيام بالأعمال الإرهابية، وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وإثارة الفتن، والتحريض على الفوضى والعنف في انتهاك صارخ لسيادتها وأمنها واستقرارها.

واستند القرار كما ورد في البيان إلى ما نصت عليه القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب المطبقة في دول المجلس، والقوانين الدولية المماثلة.

وعقب اجتماع لوزراء الخارجية الخليجيين عُقد في الرياض 9 مارس 2016، الذي خلص إلى تكليف الأمانة العامة لمجلس التعاون وضع الآليات اللازمة للتحرك بصفة جماعية لوضع هذا القرار موضع التنفيذ والتكامل بين جهود دول المجلس والمجتمع الدولي

■ دول «التعاون» رحلت عدداً من اللبنانيين المؤيدين والمتعاطفين مع الحزب

تجاه هذه المنظمة الإرهابية.

وفي 16 مارس 2016 اعلنت وزارة الداخلية السعودية عزمها على ملاحقة أي متعاطف أو متعاون أو ممول من المواطنين السعوديين أو المقيمين لميليشيات "حزب الله". وقالت الوزارة على لسان مصدر مسؤول إن كل مواطن أو مقيم يؤيد أو يظهر الانتماء إلى ما يسمى "حزب الله"، أو يتعاطف معه أو يروج له أو يتبرع له أو يتواصل معه أو يؤوي أو يتستر على من ينتمي إليه "فسيطبق بحقه ما تقضي به الأنظمة والأوامر من عقوبات مشددة بما في ذلك نظام جرائم الإرهاب وتمويله، إضافة إلى إبعاد أي مقيم تثبت إدانته بمثل تلك الأعمال".

وأوضحت الوزارة أن قرارها يستند إلى قرار دول مجلس التعاون والإعلان الأخير لمجلس وزراء الداخلية العرب.

ويستند القرار أيضا إلى البيان الذي سبق أن أصدرته الوزارة بخصوص الجماعات والمنظمات والتيارات والأحزاب الإرهابية والعقوبات التي ستطبق على المنتمين أو المؤيدين أو المتعاطفين معها.

البداية لمحاصرة الحزب من السعودية جاءت في 27 نوفمبر 2015 بعد إعلان السعودية عن تصنيف أسماء لقياديين ومسؤولين من حزب الله على خلفية مسؤولياتهم عن عمليات لصالح الحزب في أنحاء الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كيانات تعمل كأذرع استثمارية لأنشطة الحزب، وذلك بعد تصنيف الحزب

مجلس التعاون الخليجي أعلن حزب الله منظمة إرهابية

■ الرياض صنفت 4 شركات و3 أشخاص إرهابيين لارتباطهم به

من قبل الرياض ضمن المنظمات الإرهابية.

ونشرت الداخلية السعودية قائمة تضم 14 شخصية على صفحتها بتويتر حيث قالت: تصنيف المسؤولين البارزين بحزب الله شمل علي موسى دقدوق الموسوي، ومحمد يوسف أحمد منصور، ومحمد كوثراني، أدهم طباجه وشركته، ومجموعة الإنماء لأعمال السياحة وفروعها وقاسم حجيج، وحسين علي فاعور، ومركز العناية بالسيارات، ومصطفى بدر الدين، وإبراهيم عقيل، وفؤاد شكر، وعبدالنور الشعلان، ومحمد نجيب كريم، ومحمد سلمان فواز.

وقالت وزارة الداخلية السعودية في بيان لها إن الخطوة تأتي كمزيد من الاستهداف لأنشطة حزب الله الخبيثة التي تعدت إلى ما وراء حدود لبنان، مضيفة أن المملكة ستواصل مكافحتها للأنشطة الإرهابية لحزب الله بكافة الأدوات المتاحة، كما ستستمر في العمل مع الشركاء في أنحاء العالم بشكل ينبئ عن أنه لا ينبغي السكوت من أي دولة على ميليشيات حزب الله وانشطته المتطرفة وفقا لما نقلته عنها وكالة الأنباء السعودية الرسمية.

وفي 26 مارس 2016 أعلنت السعودية عن تصنيفها لـ 4 شركات و3 أشخاص إرهابيين لارتباطهم بحزب الله. وقالت وزارة الداخلية إنه طالما يقوم حزب الله بنشر الإرهاب في العالم، ستواصل المملكة تصنيف نشطاء وقيادات وكيانات تابعة له.

وفي 2 مارس 2016 أكدت السلطات الكويتية استعدادها لتنفيذ أي قرار يصدر عن دول مجلس التعاون بفرض عقوبات مالية على حزب الله اللبناني وقادته وفصائله والتنظيمات التابعة له عبر أجهزتها المختصة بمكافحة تمويل الإرهاب وعمليات غسيل الأموال والتي تشتمل على تجميد حسابات مالية شخصية، بالإضافة إلى حسابات لشركات.

وفي 18 مارس 2016، أعدت الإدارة العامة لأمن الدولة في الكويت قوائم منع من دخول البلاد في حق وافدين مرتبطين بـ "حزب الله" اللبناني، وتم إعداد قائمة عربية تضم وافدين من جنسيات لبنانية وسورية، وقائمة خليجية تضم مواطنين خليجيين، ثبت انتماؤهم إلى "حزب الله" أو دعمه ماليا وإعلاميا وسياسيا، وصنفوا بالأدلة بأنهم غير مرغوب بهم في البلاد، وجار العمل على مباشرة إبعادهم وفق ثلاث آليات قانونية تراعي أمن البلاد ومصالح الوافدين.

وأوضحت المصادر أن القوائم تضم إعلاميين ورجال أعمال ومال، وهؤلاء تم تصنيفهم بالدليل الدامغ من خلال تواصلهم مع "حزب الله" ماليا أو إعلاميا أو سياسيا، أو أنهم أجروا اتصالات أو لقاءات مع الحزب أو من ينتمي إليه.

■ وزراء إعلام «الخليجي» تعهدوا بمواجهة منظومة الحزب الإعلامية ومنع التعامل مع أي قنوات تابعة له

وفي 21 مارس 2016 أبعدت السلطات الكويتية 14 شخصاهم 11 لبنانيا و4 عراقيين ثبت انتماؤهم لحزب الله، وكانت قد شكلت الكويت فريقا متخصصا يتبع ادارة شؤون الجنسية والجوازات مهمته متابعة آلية تنفيذ طلبات الإدارة العامة لأمن الدولة والتنسيق معها أولا بأول بشأن إبعاد غير المرغوب فيهم داخل البلاد.

وفي 28 مارس 2016 ألغت الكويت إقامات 60 لبنانيا على علاقة بحزب الله يأتي ذلك بعد اجراءات بدأتها وزارة الداخلية الكويتية في ملاحقة من عليهم قيود أمنية من الجنسية اللبنانية بعد تصنيف مجلس التعاون الخليجي حزب الله منظمة إرهابية.

وفي 13 مارس 2015 أبعدت الإمارات 70 لبنانيا عن أراضيها دون الكشف عن الأسباب وأمهلتهم حينها 48 ساعة للرحيل عن أراضيها وكانت في 2009 قد أصدرت قرارا بترحيل ما يقارب 25 لبنانيا.

وفي 17 مارس 2016 بدأت محكمة أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة محاكمة سبعة اشخاص بينهم اماراتيان اثنان متهمان بتشكيل خلية مرتبطة بحزب الله اللبناني.

وفي 14 مارس 2016 أعلنت الداخلية البحرينية عن قرارها بترحيل عدد من المقيمين اللبنانيين بعد ثبوت انتماؤهم أو دعمهم لحزب الله اللبناني.

وعلى صعيد التضييق الإعلامي على الحزب، تعهد وزراء الإعلام في دول الخليج بمواجهة منظومة "حزب الله" بإجراءات قانونية وإعلامية صارمة، تحاصر الحزب الذي صنفته دولهم إرهابيا، ومنع التعامل مع أية قنوات محسوبة على الميليشيات اللبنانية وقادتها وفصائلها. وكشفوا في ختام اجتماعهم في الرياض أخيرا، أن "الإجراءات القانونية ستسري على شركات الإنتاج والمنتجين وقطاع المحتوى الإعلامي، وكل ما يندرج تحت مظلة الإعلام كافة".

وكشف وزير الثقافة والإعلام الدكتور، عادل الطريفي، في تصريح له على هامش اجتماع الوزراء في 9 مارس 2016، عن تفاصيل آلية التعاون المشترك بين دول المجلس للتصدي لـ"حزب الله" والمنظمات الإرهابية، مبينا أنها تهدف إلى "مكافحة الإرهاب من جذوره، وليس "حزب الله" وحده، بل جميع المنظمات، سواء أكانت "داعش" أم "القاعدة" أم أية منظمة إرهابية، بالقضاء على أي محتوى إعلامي لتلك المنظمات من برامج ومواقع، بحيث يتم القضاء كليا على أي تمثيل إعلامي لها بيننا".

يذكر أنه سبق أن أعلن إيقاف قناتي "المنار" و"الميادين" في ديسمبر الماضي، بعد حجبهما عن القمر الاصطناعي "عرب سات". وعزت المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات)، في ديسمبر الماضي أسباب فسخ التعاقد مع القناتين الفضائيتين إلى "إخلالهما في شروط التعاقد وبنوده القانونية، وتجاوز نصوص العقد وروح ميثاق الشرف الإعلامي العربي، الذي ينص بوضوح وصراحة على عدم بث ما يثير النعرات الدينية والطائفية أو الإساءة وتجريح الرموز السياسية والدينية المعتبرة، وعدم بث ما يؤدي إلى الفرقة بين أبناء الأمة العربية"، لافتة إلى قيام "عرب سات" بإشعار القناتين بفسخ التعاقد معهما، كل على حدة، وبتاريخين مختلفين.